



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة

كلمة معالي الأستاذ / أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في حفل افتتاح

ورشة العمل حول

" تفتيش العمل ودوره في تطبيق التشريع وتطويره "

{ نواكشوط، 17 - 19 فبراير / شباط 2013 }

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور/ محمد ولد الشريف أحمد الأمين العام لوزارة الوظيفة العمومية و العمل وعصرنة الإدارة

السيدات والسادة الحضور الكرام ،،

بداية ، يسعدني أن أنقل إليكم تحيات معالى الأستاذ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية مع تمنياته بنجاح هذا النشاط وتحقيق الأهداف المرجوه منه .
وأنه لمن بواعث الاعتزاز أن يأتي إنعقاد هذه الورشة الخاصة بمفتشي العمل رجال الضابطة العدلية الساهرون على حسن تطبيق قانون العمل الذى يعتبر صمام الأمن الاقتصادي والاجتماعي ، فى زمن العالم فيه أوج ما يكون لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .
ولأن أي تنمية لا يكون هدفها خير ورفاه الإنسان تعتبر عديمة الجدوى فالإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها أولاً وأخيراً ، ولذلك يأخذ قانون العمل أهميته من الوظيفة التى يؤديها لتحقيق السلم الاجتماعى وتعزيز الحوار الاجتماعى بين أطراف الإنتاج وخلق بيئة العمل المناسبة للاستثمار وإيجاد فرص العمل للشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً . وبناء علاقات العمل على أسس من الاحترام والثقة المتبادلة بين العمال وأرباب الأعمال ، إلى جانب احترام الحقوق الأساسية فى العمل والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وفي مقدمة ذلك عدم التمييز فى العمل وحماية المرأة العاملة التى تعتبر الاحتياط الضخم من قوي الإنتاج ويعتبر التمكين الاقتصادي لها وحمائتها أحد آليات الوصول إلى مجتمع الإنتاج مجتمع الوفرة والرخاء يضاف إلى ذلك حماية الأطفال من العمل وحمائتهم فى العمل تأكيداً لحقهم فى التمتع بطفولتهم وتوفير البيئة المناسبة لهم للنمو الجسدي والذهني ، فأطفال اليوم هم رجال المستقبل ، وبداية صنع المستقبل تبدأ من إعداد هؤلاء الأطفال وحمائتهم .

وإلى جانب تشريعات العمل وحسن تطبيقها يأتي الوفاء بالالتزامات الناشئة عن التصديق على معايير العمل العربية والدولية ، هذا الوفاء الذى يكسب الدولة المكانة اللاتقة فى منظومة العمل القومي والدولي كونه التعبير الصادق عن وفاء الدولة بتعهداتها العربية والعالمية ، ويزداد هذا الاهتمام فى زمن العولمة وحرية التجارة الدولية حيث تعتبر مخالفة معايير العمل سبباً فى توتر علاقات العمل وتعطل عجلة الإنتاج .

لهذا يبرز دور تفتيش العمل وتزداد أهميته ، كما أن قانون العمل بدون جهاز تفتيش يراقب تطبيقه يصبح أشبه بمقولة في حسن الأخلاق تنشر في صحيفة وتنسى في التطبيق ، ومن أجل ذلك تولي منظمة العمل العربية اهتماماً خاصاً بتفتيش العمل من بداية عمل المنظمة وصدور أول اتفاقية عمل عربية عام 1966 وتوالي هذا الاهتمام ليشمل كل فئات وقطاعات العمل ، كما صدر عن المنظمة كتاب دليل تفتيش العمل في الدول العربية بهدف تبادل الخبرات ومحاولة توحيد هياكل بنيانه التنظيمية ، كما صدرت عن المنظمة عام 1998 اتفاقية العمل العربية رقم (19) بشأن تفتيش العمل . واكب هذه المرحلة الطويلة من الاهتمام بتفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية عقد الندوات القومية والدورات التدريبية القطرية والأبحاث والدراسات المتعلقة بتفتيش العمل . ومن خلال هذه الأنشطة نقول بصراحة أن تفتيش العمل في الدول العربية مازال يحتاج إلى مضاعفة إعداد العاملين في هذا الجهاز الهام كي يستطيع الوفاء بالواجبات المطلوبة منه ، وأهمية الإعداد الجيد قبل العمل وخلالها لمتابعة كافة المستجدات في دنيا العمل ، وزيادة عدد الخبرات والمهارات الفنية بين العاملين فيه من أطباء ومهندسين وخبراء السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل وزيادة أعداد النساء في جهاز تفتيش العمل . وإدخال عنصر التكنولوجيا وخاصة الحاسوب إضافة إلى وسائل النقل والاتصالات ، حتى يستطيع جهاز تفتيش العمل أداء واجبه ، مع توفير الحصانة اللازمة والدعم المطلوب وتوفير الإمكانيات المادية التي يتطلبها العمل في جهاز التفتيش .

وفى الختام أتمنى للمشاركين في هذه الورشة كل التوفيق والنجاح ، وكل أمنيات الخير لموريتانيا قيادة حكومة وشعباً مع خالص الشكر والتقدير لمعالي الوزيرة على رعايتها الكريمة لأعمال الورشة ولأسرة الوزارة على حسن الأعداد الأمر الذي سيكون له نتائج إيجابية في نجاح أعمالها والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

حمدى
ط / عبد المنعم